الخصائص الاقتصادية لسكان قضاء خانقين

د.خضير عباس إبراهيم جامعة ديالى/ كلية التربية الأساسية

المقدمة :

يلقي هذا البحث الضوء على علاقة السكان بقوة لعمل وعدد السكان المشتغلين وتركيب القوى العاملة وخصائصها من حيث توزيعها حسب النشاط الاقتصادي لعام ١٩٩٧، كما يتناول أيضا موضوع الإعالة بأنواعها المختلفة أثارها ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية . ويعد التصنيف الاقتصادي للسكان متطلباً أساسيا وهاماً لنجاح الخطط والبرامج التنموية وصياغة السياسات الملائمة للاستفادة القصوى من موارد المجتمع البشرية ، بسبب ما يقدمه من بيانات ومعلومات عن حجم قوة العمل التي يمتلكها المجتمع واتجاهات نموها وتطورها ورصد ومتابعة ما يطرا عليها من تغير وتبدل في خصائصها عبر الزمن ، وهي بيانات ومعلومات أساسية لصياغة خطط وبرامج وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفع بعجلة النمو الاقتصادي وتحسين أحوال السكان وظروف معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وغير ذلك .

مشكلة البحث

من أسس البحث العلمي أن يكون الباحث ملماً بالأسس والمفاهيم النظرية التي ترتكز عليها مشكلة البحث وان يستطيع تحديد مشكلة البحث بشكل دقيق [1] ، ولما كانت المشكلة عبارة عن سؤال غير مجاب عنه لذا فان مشكلة البحث قد حددت بالسؤال الأتي :

كيف هو واقع قوة العمل في قضاء خانقين عام ١٩٩٧ ؟

١. التعرف على حجم قوة العمل في المجتمع قياساً بأجمالي عدد السكان .
٢. الكشف عن توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي .
٣. الكشف عن العاطلين والمشتغلين في القضاء .
٤. تحديد نسبة الإعالة بأنواعها المختلفة

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في معرفة علاقة السكان بقوة العمل وعدد السكان المشتغلين والمتعطلين وتركيب القوى العاملة وخصائصها المختلفة من حيث توزيعها وحسب النشاط الاقتصادي .

حدود البحث

يتحد البحث في قضاء خانقين بنواحيه الثلاث (مركز قضاء خانقين ، جلولاء ، السعدية) الذي يحتل الجز الشمالي الشرقي من منطقة ديالى وينحصر بين دائرتي عرض ٣٤ْ و ٣٠ ٣٤ شمالاً وبين خطي طول ٤٥ْ و ٣٠ ٤٥ْ شرقاً ، يحده من الشمال محافظة السليمانية

1- محمد أزهر السماك واخرون ، أصول البحث العلمي ، ط٢ ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٣٧.

ومن الشرق إيران ومن الجنوب قضائي بالدروز والمقدادية ومن الغرب قضائي كفري والخالص (الخريطة رقم ١)

أولا : تعريف وقياس قوة العمل labor force :-

يقصد بقوة العمل هم كافة الأفراد الذين يمكن تصنيفهم كعاملين أو متعطلين وذلك خلال فترة معينة [١] أو هم السكان القادرين على العمل والراغبين فيه والذين يكونون في لحظة معينة أما مشتغلين فعليين أو متعطلين ولكنهم يرغبون في العمل ويحثون عنه بجدية [٢٢] ويجري عادة تحديد السن القانونية للعمل بقواعد تنظيمية تتباين وتختلف مع مجتمع إلى أخر بل وفي داخل المجتمع نفسه أحيانا وذلك بحسب طبيعة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، ومع ذلك فانه من اجل أغراض المقارنة الدولية بين المجتمعات المختلفة فان من المتعارف عليه دولياً هو اعتبار سن (١٥-٦٤) هي سنة القدرة على العمل ، أي سن الدخول والخروج من سوق العمل

وتتمثل مصادر بيانات قوة العمل في التعدادات ومسوحات القوى العاملة وذلك فيما يخص حجم العرض من قوة العمل . أما في جانب الطلب فيمكن الحصول عليها من خلال المسوحات بالعينة أن ارتفاع حجم قوة العمل يعد مؤشراً هاماً لمقدرة البلد الإنتاجية ولما كانت قوة العمل يمكن مصدرها في السكان فان معنى ذلك أن ارتفاع عدد السكان في بلد معين يؤدي إلى ارتفاع حجم قوة العمل فيها ومع ذلك لا يكفي عدد السكان لتحديد حجم

خارطة رقم(١)
موقع القضاء من محافظة ديالى.

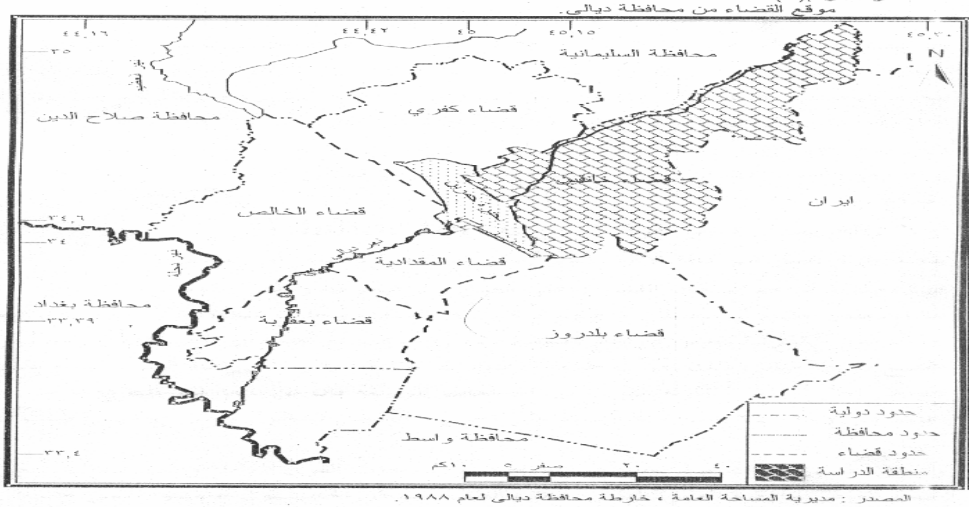

المصدر : مديرية المساحة العامة ، خارطة محافظة ديالى لعام ١٩٨٨.

1- H aussmann R.and F.Mehran The currently Active Population (The Labour force Bureau of Statistics Internation office .Geneva , May , 1987.,p1)

2-عصام فوزي ، ومصطفى عبد الله الكفري ، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٩٣، ص٣

قوة العمل في أي مجتمع و انما تتدخل عوامل ومتغيرات أخرى في التأثير علىالحجم هي [١١] :

١- معدل النمو السكاني .
٢- تركيب العمري للسكان .
٣- الموقف من مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي .
٤- العادات والتقاليد

ومن اجل الحصول على قوة العمل في مجتمع معين ، نقوم في البداية باستبعاد عدد السكان الواقعين خارج قوة المجتمع البشرية من المجموع الكلي للسكان الذي يتكون منهم المجتمع .ويقصد بالسكان خارج القوة البشرية جميع السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥) ويمثلهم الأطفال وصغار السن والعجزة وأيضا السكان المتقاعدين والمعاقين .... الخ . وينتج عن الخطوة السابقة الحصول على ما يمتلكه المجتمع من قوى بشرية ، أي التعرف على حجم السكان بين ١٥و ٦٤ القادرين على العمل والإنتاج في المجتمع .

وعندما نطرح من حجم القوى البشرية لسكان غير راغبين في العمل (الطلاب المتفوقين للدراسة ، ربات البيوت المتفرغين للأعمال المترلية ... الخ) فان المتبقي يمثل قوة العمل التي يمتلكها المجتمع التي تتكون من المشتغلين والمتعطلين في المجتمع .

وللحصول على قوة العمل في قضاء خانقين عام ١٩٩٧ نطرح عدد السكان خارج القوة البشرية في القضاء الذين بلغ عددهم ٦٠٥٨٠ ألف نسمة (ويمثلهم الأطفال دون ١٥ سنة وكبار السن والعجزة ٦٤ سنة فما فوق) وذلك من أجمالي عدد السكان البالغ ١٣٠٨٧٧ ألف نسمة ليكون حاصل الطرح هو ٧٠٢٩٧ ألف نسمة الذين يمثلون القوة البشرية في القضاء عام ١٩٩٧ وعندما نقوم بالطرح من هذا الرقم السكان غير نشطين اقتصادياً في القوة البشرية (الذين لا يرغبون في العمل على الرغم من قدرتهم عليه) يكون المتبقي ٣٢٦٧٨ ألف نسمة الذين يمثلون قوة العمل في القضاء ، وقد توزعت قوة العمل في هذا العام بين ٢٨٣٨٩ ألف نسمة مشتغل و ٤٢٨٩ عاطل ويمكننا توضيح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (١) قوة العمل في قضاء خانقين لعام ١٩٩٧

١- أجمالي عدد السكان في القضاء لعام ١٩٩٧ ناقصاً : السكان خارج في القوة البشرية (٦٠٥٨٠)	١٣٠٨٧٧
٢- القوة البشرية ناقصاً : السكان غير النشطين اقتصادياً في القوة البشرية (٣٧٦١٩)	٧٠٢٩٧
٣- قوة العمل (السكان النشطين اقتصادياً في القوة البشرية) المشتغلين ٢٨٣٨٩ العاطلين ٤٢٨٩	٣٢٦٧٨

1-الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا ، السكان والتنمية في الشرق الأوسط ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٢ .

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء السكاني ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، محافظة ديالى ، بغداد ، ١٩٩٧.
وكما يتضح من البيانات السابقة فان نسبة القوى العاملة في حالة القضاء تمثل ٢٥ % فقط من مجموع سكان القضاء ، وهي نسبة منخفضة جداً ونعني أن حوالي ٧٥% من السكان غير منتجة ومما لاشك فيه أن استمرار هذا الوضع يلقي أعباء كبيرة على الفئة المنتجة في القضاء وذلك من اجل تحميل أعباء إعالة الفئات الأخرى غير المنتجة .
وتعد نسبة قوة العمل الى مجموع السكان من المؤشرات الهامة الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع . إذ إنها تمثل من الناحية الاقتصادية مؤشرا هاماً لمقدرة المجتمع الإنتاجية وعلى قدرته في تحقيق معدلات أعلى من التطور والنمو وتحسين مستوى المعيشة .
ثانياً : معدل المشاركة الاقتصادية Economic Participation Rate
يعد التعرف على مؤشر معدل المشاركة الاقتصادية من الأمور المهمة لتحديد حجم قوة العمل الفعلية في المجتمع مقارنة بما يمتلك هذا المجتمع من إمكانات وطاقات بشرية منتجة وقوة عمل كامنة كما أن لهذا المعدل أهمية خاصة في تحليل المشاكل التي تترتب عن وجود اختلافات جوهرية في التوظف ومستويات الدخل في المجتمع وبين المناطق المختلفة داخل الدولة ، وبحسب النوع [1]. أي المشاركة الرجال والنساء في النشاط الاقتصادي نظراً لامكانية استخراج معدل المشاركة الاقتصادية على أساس نوعية مختلفة . بعبارة أخرى ، يمكننا استخراج معدل المشاركة الاقتصادية في أي مجتمع وبحسب الغرض من الدراسة وذلك على النحو التالي :
أ – معدل المشاركة الاقتصادية الخام Crude participation Rate
يشير إلى حجم قوة العمل في القضاء قياساً بأجمالي عدد السكان في جميع الأعمار ويتم الحصول عليه بالشكل التالي :

$$\text{معدل المشاركة الاقتصادية الخام} = \frac{\text{عدد الأفراد في قوة العمل في سنة معينة}}{\text{أجمالي عدد السكان في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

واستناداً إلى النتائج مسح القوة العاملة في قضاء خانقين لعام ١٩٩٧ ، نجد أن معدل المشاركة الاقتصادية الخام في القضاء بلغ ٢٥ % فقط في القضاء .
ب- معدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية :-
يشير هذا المعدل للمشاركة الاقتصادية إلى نسبة قوة العمل المتاحة قياساً بأجمالي القوة البشرية في القضاء محل الدراسة ونحصل عليه النحو الأتي :

$$\text{معدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية} = \frac{\text{عدد الأفراد في قوة العمل في سنة معينة}}{\text{مجموع القوة البشرية في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

1- الأمم المتحدة ، مصدر سابق ص٣٣.

وبتطبيق هذا المعدل على قضاء خانقين نجد أن معدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية بلغ في العام ١٩٩٧ حوالي ٤٦،٥ % على مستوى القضاء وهذا مما يعني تدني معدل المشاركة اقتصادية في القضاء .

ج- معدلات المشاركة الاقتصادية النوعية :

يمكن استخراج هذا المعدل طبقاً لغرض من الدراسة والتحليل ومدى توافر البيانات والمعلومات حيث يمكن حساب المعدل على أساس العمر والنوع (ذكور وإناث) وبحسب كل فئة عمريه إلى مجموع الأفراد في هذه الفئة ، كما يمكن استخراج معدلات المشاركة الاقتصادية بحسب الريف والحضر ، حيث يلاحظ إن معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب النوع وفيما بين الريف والحضر ومن مجتمع لاخر . وبملاحظة الجدول رقم (٢) يظهر وجود فورق كبيرة في معدلات المشاركة الخام حيث تبلغ لدى الذكور ٢٣ % قياساً بمعدل ٢ % عند الإناث في القضاء وهو ما يعبر عن القيود والصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة من اجل الدخول إلى ميادين العمل المختلفة وتظهر النتائج كذلك أن معدلات المشاركة ترتفع في الحضر مقارنة بالريف حيث تبلغ في الحضر ٥٤،٧ % قياساً بمعدل ٤٤,٧ % في الريف ويظهر الجدول أيضا أن معدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية لدى الذكور بلغ في العام ١٩٩٧ (٥٣,٥ %) بينما بلغ عند الإناث ٣،٦ للصعوبات التي تقيد دخول المرأة ميادين العمل ، ويبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للقوة البشرية على مستوى الحضر ٢٥,٧ % مقارنة بمعدل ٢٠,٨ % في الريف والجدول التالي يوضح معدلات المشاركة في القضاء لعام ١٩٩٧ وبحسب نتائج مسح القوة العاملة .

جدول رقم (٢) معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في خانقين بحسب النوع والريف والحضر عام ١٩٩٧م

نوع الإقامة	معدل المشاركة الخام			معدل المشاركة للقوة البشرية		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
حضر	١٢,٣	١,٥	١٣,٨	٢٢,٩	٢,٨	٢٥,٧
ريف	١٠,٧	٠,٥	١١,٢	١٩,٩	٠,٩	٢٠,٨
المجموع	٢٣	٢	٢٥	٣٦,٨	٣,٦	٤٦,٥

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء السكاني ، توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب فئات العمر والجنس والمهنة في قضاء خانقين ، بغداد ، ١٩٩٧

ثالثاً : نسبة المشتغلين الفعلين إلى أجمالي قوة العمل :

يقصد بالمشتغلين الأفراد الذين يمارسون العمل من بين قوة العمل ويقصد بهم الأفراد الذين قاموا بعمل ما خلال الأسبوع السابق لأجراء جمع المعلومات أو عملية المسح ويشملون

كذلك الأفراد الذين كانوا لا يعملون أو يبحثون عن عمل ولكنهم مرتبطون بأعمال ومتغيبون عنها مؤقتاً خلال الأسبوع محل البحث [1] . ويمكن الحصول على هذه النسبة على النحو الأتي :

$$\text{نسبة العمالة المشتغلة} = \frac{\text{عدد الأفراد المشتغلين في سنة معينة}}{\text{مجموع قوة العمالة في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

وبتطبيق هذه النسبة على قضاء خانقين لعام ١٩٩٧ (الجدول رقم ٣) يظهر أن عدد المشتغلين بلغ ٢٨٣٨٩ مشتغل في عام ١٩٩٧ من أجمالي قوة العمل البالغ عددها ٣٢٦٧٨ شخص وبهذا تكون نسبة المشتغلين هي :

$$\text{نسبة المشتغلين في القضاء عام ١٩٩٧} = \frac{٢٨٣٨٩}{٣٢٦٧٨} \times ١٠٠ = ٨٦,٩$$

وبالنظر إلى الجدول رقم (٣) نجد أن ما يقارب ٥٥,٣ من القوة العاملة تتواجد في المناطق الحضرية وهناك تفاوت بين القوة العاملة الذكرية والأنثوية حيث يستحوذ الحضر بنحو (٥٣,٥) من القوة الذكرية ونحو (١٠,٩) من القوة العاملة الأنثوية ، أما بالنسبة لتوزيع المشتغلين نجد أن الريف يستحوذ على (٤٤,٧) من أجمالي المشتغلين (٤٦,٥ % من العمالة الذكرية و ٤,٣ % من العمالة الأنثوية) أما بالنسبة توزيع العاطلين عن العمل في الحضر فتبلغ ٥٣,٣ % وفي الريف ٤٦,٧ % .

جدول رقم (٣) أجمالي قوة العمل في خانقين لعام ١٩٩٧م
(المشتغلين والمتعطلين ذكوراً وإناث بحسب نوع الإقامة)

نوع الإقامة	العاطلون			المشتغلون			الإجمالي (القوة العاملة)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حضر	٢٢٤٧	٣٧	٢٢٨٤	١٣٨٣٦	١٩٣٨	١٥٧٧٤	١٦٠٨٣	١٩٧٥	١٨٠٥٨
ريف	١٩٨٣	٢٢	٢٠٠٥	١٢٠١٢	٦٠٣	١٢٦١٥	١٣٩٩٥	٦٢٥	١٤٦٢٠
لمجموع	٤٢٣٠	٥٩	٤٢٨٩	٢٥٨٤٨	٢٥٤١	٢٨٣٨٩	٣٠٠٧٨	٢٦٠٠	٣٢٦٧٨

المصدر :-الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتائج تعداد سكان قضاء خانقين ، توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب فئات العمر والجنس والمهنة ، بغداد ، ١٩٩٧م .

رابعاً : معدل البطالة UNEMPLOMENT RATE

1- صلاح الأخرس ، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٠، ص٣٣ .

يشير إلى عدم توافر العمل لشخص رغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداده نظراً لحالة سوق العمل وتحدد البطالة بنسبة العمال العاطلين عن العمل بالقياس إلى مجموع القوى العاملة [1] . ولتحديد مفهوم البطالة توافر شرطين أساسين هما :

١- قدرة الشخص على العمل ورغبته فيها .

٢- البحث عن فرصة عمل خلا فترة زمنية معينة .

ولقياس معدل البطالة ننسب اجملي عدد العاطلين عن العمل في بلد ما خلال فترة معينة الى مجموع قوة العمل في المجتمع محل الدراسة خلال نفس الفترة ونستخدم الصيغة التالية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين في سنة معينة}}{\text{مجموع قوة العمل في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

وبهذا تكون نسبة المتعطلين في قضاء خانقين عام ١٩٩٧ = $\frac{٤٢٨٩}{٣٢٦٧٨} \times ١٠٠ = ١٣،١$

وعلى الرغم من هذه البساطة في قياس هذا المعدل على النحو السابق ذكره ألا أن عملية الوصول إلى الرقم الدقيق لهذا المعدل في أي مجتمع تواجهها عدد من المشاكل والصعوبات المتصلة بعملية البيانات والمعلومات عن الأفراد العاطلين أبرزها [2] :

١-صعوبة التأكد من مدى جدية المتعطلين في البحث عن العمل .

٢-معانة المتعطلين أحيانا من شعور بالإحباط والتشاؤم من عدم إمكانية حصولهم على عمل .

٣- هناك أفراد يعملون ويحصلون على اجر وراتب غير انهم يبحثون على عمل افضل ومسجلين أنفسهم كعاطلين لدى مكاتب العمل وهو ما لا يجوز عدهم عاطلين .

ويثير معدل البطالة من حيث انخفاضه أو ارتفاعه أهمية كبيرة لدى حكومات ومجتمعات البلدان المختلفة المتقدمة والنامية على حد سواء . إذ يترتب على زيادة معدل البطالة إهدار كبير لمورد المجتمع وبروز المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق عملية النمو الاقتصادي والتنمية مما قد يفرز ظاهرة عدم استقرار ويهدد من حالة الأمن والسلام الاجتماعي في البلد التي ترتفع به البطالة والعكس من ذلك فان انخفاض هذا المعدل يعني ارتفاع معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستوى المعيشة .

خامساً : توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي :

1- إبراهيم مذكور ، (المحرر) معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتب ، ١٩٧٥ ، ص٩٤ .

2- منظمة العمل الدولية ، القوى العاملة ، البطالة والبطالة الجزئية ، المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل ، التقرير الثاني ، جنيف ، ١٩٨٣ ، ص٨٧ .

يبين توزيع قوة العمل (العاملون + المتعطلون السابق لهم العمل) حسب النشاط الاقتصادي لمجتمع معين التوزيع النسبي لاستخدام موارد المجتمع البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة . إذا تظهر القطاعات والأنشطة التي تتركز فيها قوة العمل ويعتمد عليه السكان في حياتهم ومعيشتهم ، وتلك القطاعات الثانوية التي لا تستوعب سوى نسب طفيفة من القوى العاملة .

ويعد توزيع قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي ، مؤشراً هاماً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي يمر بها البلد ، وللشوط التنموي والاقتصادي الذي وصل أليه . حيث تتميز المجتمعات المتقدمة بوجود توازن في التوزيع بين القطاعات المختلفة وارتفاع نسبة السكان العاملين في القطاع الصناعي وانخفاض النسبة للمشتغلين في القطاع الزراعي .

وعلى العكس من ذلك تتميز المجتمعات النامية باختلال التوزيع ، نتيجة تركز العمالة في قطاعات محددة وهي قطاعات الزراعية والصيد بصورة أساسية .

وبملاحظة الجدول رقم (٤) نجد أن قطاعات التجارة يحتل المرتبة الأولى نسبة ٣١ % يليه بالمرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة ٢١,٦ % وجاءت بالمرتبة الثالثة قطاعات النقل والموصلات والتامين والعقارات بنسبة ٢٠,١ % وبالمرتبة الرابعة قطاعات لغاز والكهرباء والماء بنسبة ١١,٢ % .

أما في المرتبة الخامسة فجاء قطاع الزراعة والصيد بنسبة ١٠,٥ % فيما احتل قطاع التشيد والبناء في المرتبة السادسة بنسبة ٥,٤ % وقطاع التعدين في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,١ % وهو ما يعكس الحاجة الماسة لتشجيع كثير من هذه الأنشطة كنشاط الزراعة والصيد والتشيد والبناء وقطاعات التعدين حتى يمكنه استيعاب عدد اكبر من الداخلين لسوق العمل في كل سنة والتخفيض من مشكلة البطالة في القضاء . ويبين الجدول التالي التوزيع بحسب النشاط الاقتصادي في القضاء لعام ١٩٩٧ .

جدول رقم (٤) توزيع القوة العامل في قضاء خانقين (١٥ – ٦٤) سنة لعام ١٩٩٧
(المشتغلون) بحسب النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي	المشتغلون العدد	النسبة %
١- الزراعة والصيد	٢٩٧٧	١٠,٥
٢- التعدين	٣٤	٠,١
٣- الصناعة	٦١٤١	٢١,٦
٤- الكهرباء والغاز والماء	٣١٨٦	١١,٢
٥- التشيد والبناء	١٥٤٣	٥,٤
٦- التجارة	٨٨٠٦	٣١
٧/ ٨ / ٩/ النقل والموصلات والتامين والعقارات	٥٧٠٢	٢٠,١
المجموع	٢٨٣٨٩	%١٠٠

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب فئات العمر والجنس والمهنة في قضاء خانقين ، جدول (٣٣) ، ١٩٩٧ ، غير منشور .

سادساً : توزيع القوى العاملة حسب الوحدات الإدارية للقضاء :

يعطي هذا المؤشر صور عامة عن نوعية وطبيعة وحجم القوى بين الوحدات الإدارية المختلفة مما يساعد في عملية المقارنة ورصد التغيرات التي تحدث في حجم ونوعية القوى العاملة بين هذه الوحدات وعلى مستوى كل منها في فقرات زمنية مختلفة ومن ثم تبني الخطط والسياسات والبرامج التنموية الملائمة بما يأخذ في الاعتبار أوضاع ونوعية القوى العاملة المتوفرة في الوحدات المختلفة عند تنفيذ المشاريع والخطط التنموية بين الوحدات الإدارية في القضاء ، واستناداً إلى نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٧ في قضاء خانقين نجد أن توزيع القوى العاملة في القضاء كما يوضحه الجدول رقم (٥) يتميز بالاختلال وعدم التوازن بين الوحدات الإدارية للقضاء ، حيث يسود الارتفاع الكبير في بعض النواحي والانخفاض في نواحي أخرى ، وتأتى ناحية مركز قضاء خانقين في المرتبة الأولى في هيكل التوزيع حيث يتركز فيها (١٣٧٦٩) شخص من العمالة وبنسبة ٤٢,١ % تليها ناحية جلولاء بنحو (١١١٧٦) شخص وبنسبة ٣٤,٢ % ثم جاءت ناحية السعدية في المرتبة الثالثة بنحو (٧٧٣٣) شخص من العمالة وبنسبة ٢٣,٦ % من مجموع قوة العمل في القضاء .

جدول رقم (٥) توزيع القوى العاملة في قضاء خانقين
(المشتغلون والمتعطلون) حسب الوحدات الإدارية لعام ١٩٩٧

الوحدات الإدارية	المشتغلون	المتعطلون	أجمالي النشطين	النسبة %
ناحية مركز قضاء خانقين	١١٧٢٥	٢٠٤٤	١٣٧٦٩	٤٢,١
ناحية جلولاء	٩٨٢٠	١٣٥٦	١١١٧٦	٣٤,٢
ناحية السعدية	٦٨٤٤	٨٨٩	٧٧٣٣	٢٣,٦
المجموع	٢٨٣٨٩	٤٢٨٩	٣٢٦٧٨	% ١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاء السكاني ، توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب فئات العمر والجنس والمهنة في قضاء خانقين ، بغداد ، ١٩٩٧م .

سابعاً : الإعالة

تقوم الإعالة على افتراض أن كل عضو في المجتمع هو بطبيعته إنسان مستهلك ألا أن هذا الشخص لا يكون بالضرورة شخصاً منتجاً وهذا ما تقوم عليه بالضبط فكرة الإعالة، وعليه فان نسبة الإعالة تعبر عن العبء الذي يتحمله السكان المنتجون في المجتمع وذلك من اجل إعالة فئات السكان غير المنتجة.[1]

وهناك عدة صيغ لاحتساب نسبة الإعالة هي :

١-الإعالة العمرية :

تعبر الإعالة العمرية عن العلاقة بين السكان خارج سن العمل باعتبارهم مستهلكين فقط ، وبين السكان في سن العمل باعتبارهم جميعاً مستهلكين ومنتجين معاً ، وتقاس الإعالة العمرية على النحو آلاتي :

1- يونس حمادي علي ، مبادئ علم الديمغرافية ، دراسة السكان ، مديرية مطبعة الجامع ، ١٩٨٥ ، ص٢٧٨- ٢٧٩

السكان دون ١٥ سنة + السكان ٦٥ سنة فاكثر

نسبة الإعالة العمرية = ـــ × ١٠٠

السكان في فئة عمرية (١٥- ٦٥)

وبلغت النسبة في القضاء في عام ١٩٩٧ بنحو ٨٦,٢ % .

أ – الإعالة العمرية للأطفال :

ويقصد به نسبة عدد السكان اقل من ١٥ سنة لكل ١٠٠ من السكان في العمر ١٥ – ٦٤ ويشير الى حجم العبء الذي يتحمله كل ١٠٠ شخص من السكان المنتجين اقتصادياً من القوة البشرية ويعبر عنها بالصيغة آلاتية :

السكان اقل من ١٥ سنة

نسبة الإعالة العمرية للأطفال = ـــ × ١٠٠

السكان في الفئة العمرية (١٥- ٦٤)

وبلغت هذه النسبة في القضاء بموجب تعداد ١٩٩٧م بنحو ٧٩,٢ %

ب- الإعالة العمرية للكبار :

ويقصد بها نسبة عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة فاكثر مقابل كل ١٠٠ من السكان في الأعمار ١٥- ٦٤ أي أن نسبة الإعالة العمرية للكبار هي :

السكان ٦٥ فأكثر

نسبة الإعالة للكبار = ـــ × ١٠٠

السكان في الفئة العمرية (١٥- ٦٤)

وقد بلغت هذه النسبة ٦,٩ % في القضاء عام ١٩٩٧ .

١- الإعالة الكلية :

تشير إلى أجمالي عدد السكان في المجتمع مقابل كل ١٠٠ من السكان في القوة البشرية أي في العمر (١٥ –٦٤) سنة ، وتقاس بالصيغة التالية :

أجمالي عدد السكان

نسبة الإعالة الكلية = ـــ × ١٠٠

السكان في الفئة العمرية (١٥- ٦٤)

وبلغت نسبة الإعالة الكلية في القضاء عام ١٩٩٧ نحو ١٨٦,٢ % .

٢- الإعالة الحقيقية :

تشير نسبة الإعالة الحقيقية إلى نسبة السكان خارج قوة العمل مقابل كل ١٠٠ من السكان في قوة العمل أو السكان النشطين اقتصادياً وتقاس بالصيغة آلاتية :

جملة عدد السكان المعالين (كل السكان غير المنتجين فعلياً)

نسبة الإعالة الحقيقية = ـــ × ١٠٠

جملة عدد السكان

وبلغت نسبة الإعالة الحقيقية في القضاء لعام ١٩٩٧ نحو ١٨٥,٤ % .

٣- الإعالة الاقتصادية :

ويقصد بها نسبة الإعالة لاجمالي السكان مقابل كل ١٠٠ شخص من السكان النشطين اقتصادياً وتقاس بالصيغة آلاتية :

$$\text{نسبة الإعالة الاقتصادية} = \frac{\text{أجمالي عدد السكان}}{\text{جملة عدد السكان العاملين}} \times ١٠٠$$

وبلغت نسبة الإعالة الاقتصادية في القضاء عام ١٩٩٧ نحو ٤٠٠,٥ % ويتضح مما سبق أن الإعالة بأنواعها المختلفة تتميز بالارتفاع الكبير في قضاء خانقين باستثناء نسبة الإعالة للكبار وهي نسبة متدنية بسب انخفاض العمر المتوقع للحياة بحيث لا يصل الى العمر ٦٥ سنة فأكثر ألا نسبة بسيطة من مجموع السكان بسبب تدني المستوى الصحي .

الخاتمة :

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

١- انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية بأنواعها الثلاث في قضاء خانقين وهو ما يعبر عن القيود والصعوبات التي لا زالت تواجه مشاركة المرأة من اجل الدخول إلى ميادين العمل المختلفة .

٢- انخفاض نسبة المشتغلين الفعلين إلى مجموع قوة العمل وهذا يعني ضعف وتدني معدل الاستغلال والاستفادة من طاقات المجتمع المنتجة وبالتالي ضعف وتدني فرصة تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي والتنمية .

٣- ارتفاع معدل البطالة في القضاء إلى ١٣,١ % وهذا مما يترتب عليه إهدار كبير لموارد المجتمع وبروز المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق عملية النمو الاقتصادي والتنمية مما قد يفرز ظاهرة عدم الاستقرار ويهدد من حالة الأمن والسلام الاجتماعي في القضاء .

٤- يظهر توزيع القوى العاملة حسب الوحدات الإدارية عن وجود تباين بين الوحدات الإدارية في حجم هذه القوى وهذا مما يعكس بالاختلال وعدم التوازن بين هذه الوحدات إذ أحتل مركز القضاء المرتبة الأولى في هيكل التوزيع بنسبة ٤٢,١ % وناحية جلولاء في المرتبة الثانية بنسبة ٣٤,٢ % ومن ثم ناحية السعدية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣,٦ % .

٥- ارتفاع نسبة الإعالة بأنواعها المختلفة باستثناء نسبة الإعالة للكبار .

المصادر :

١-الأخرس ، صلاح ، علم السكان والتخطيط ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٠م .

٢-السماك ، محمد أزهر وآخرون ، أصول البحث العلمي ، ط٢ ، الموصل ، ١٩٨٦

٣-الأمم ، اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا ، السكان والتنمية في الشرق الأوسط ، بغداد ، ١٩٨٥ م.

٤-فوزي ، عصام ومصطفى عبد الله الكفري ، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٣م .
٥-علي ، يونس حمادي ، مبادئ علم الديمغرافية ، دراسة السكان ، مديرية مطبعة الجامعة ، ١٩٨٥م .
٦-مذكور ، إبراهيم ، (المحرر) معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥م .
٧-منظمة العمل الدولية ، القوى العاملة ، البطالة والبطالة الجزئية ، المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمل ، التقرير الثاني ، جنيف ، ١٩٨٣م .
٨-الجهاز المركزي للإحصاء السكاني ، نتائج تعداد سكان قضاء خانقين ، توزيع السكان النشطين اقتصادياً حسب فئات العمر والجنس والمهنة ، بغداد ، ١٩٩٧م .
9-Haussmanns R. and F. mehran . The currently active population (The Labor force) . Bureau of Statistics Internation offics , Geneva ,May ,1987 .